UN ECONOMIC COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
2 1 MAY 1980
RECEIVED
LIBRARY

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع : محدود
E/ECWA/NR/SEM.2/25
١٨ آذار/مارس ١٩٨٠
الاصل : بالفرنسية

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا
ندوة حول هجرة الكفاءات العربية
٤-٨ شباط/فبراير ١٩٨٠
بيروت ، لبنان

عوامل هجرة الكفاءات في الجزائر

بقلم السيدة فاطمة زهرة افريحا
دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية
واجازة في علم الاجتماع
جامعة الجزائر

ان الآراء الواردة في هذه الوثيقة تمثل وجهة نظر المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا .

80-3156

ESCWA Documents converted to CDs.
CD # 5
Directory Name:
CD5\NR\SEM2_25.A
Done by: ProgressSoft Corp., P.O.Box: 802 Amman 11941, Jordan

اذا كانت هجرة الكفاءات تشكل ظاهرة قديمة بالنسبة الى عدد معين من البلدان النامية ، فانها تشكل مشكلة حديثة بالنسبة الى الجزائر ، رغم ما تتسم به من عواقب وخيمة .

وبالرغم من تعدد اشكالها ومظاهرها ، فانها تظل مع ذلك ذات جوهر واحد يتلخص في اجتذاب البلدان المتقدمة للكفاءات واحتفاظها بها ولا سيما الكوادر الاقتصادية والعلمية للبلدان الناميـــة .

وغالبا ما تضطر البلدان النامية ، التي تخسر كفاءاتها لحساب البلدان المتقدمة ، الى طلب " المساعدة الفنية " من هذه البلدان . وبالنسبة الى الجزائر ، فان الاعتماد على الكفاءات العالية الاجنبية قد بلغ حوالي ٢٨ بالمائة في الصناعة في عام ١٩٧٦ ، مقابل ٣ ٤ بالمائة في عام ١٩٦٩ . وقد وصلت هذه النسب في بعض فروع الصناعة الى متوسط ٥٠ بالمائة في عام ١٩٧٦ (ما بين ٤٣ و ٥٦ بالمائة) . وينتج عن ذلك انفاق كبير على استيراد الكفاءات الاجنبية . ويبلغ متوسط اجر احد الكوادر الاجنبية ضعفي او ثلاثة اضعاف متوسط اجر احد الكوادر الجزائرية ، ويمكن حتى ان يفوقه بـ ١٠ الى ١٢ ضعفا . وفي صناعة الحديد والصلب يبلغ متوسط اجر الكوادر الاجنبية سبعة اضعاف اجر الكوادر الجزائرية (١) . وتجد هذه البلدان نفسها مضطرة الى تصدير كفاءاتها الخاصة بشروط غير ملائمة بالنظر لعدم وجود طلب صريح عليها في الخارج . وبالاضافة الى ذلك ، فبطبيعة تبادل المهاجرين بالذات تتعرض هذه البلدان للنهب وتستنزف قواها البشرية وتترتب على ذلك عواقب بالنسبة الى تنميتها الاقتصادية والاجتماعية .

ويشكل العجز الذى تعاني منه اقتصادات البلدان النامية بصورة عامة ، والاقتصاد الجزائرى بشكل خاص ، في الاحتفاظ بكفاءاتها البشرية الاساسية ، مثالا على " التبادل غير المتكافئ " نتيجة هجرة الكفاءات في اتجاه واحد .

ويفسر هذا " التبادل غير المتكافئ " بوجود عوامل جذب وعوامل دفع تختلف قوتها تبعا لميادين الاختصاص . وبقدر ما يكون اثر هذه العوامل قويا بقدر ما تكون الهجرة كبيرة .

وبالرغم من عدم توفر معلومات كافية موثوق بها حول هذا الموضوع ، فاننا سنحاول مع ذلك تحليل اسباب ظاهرة هجرة الكفاءات ونتائجها بالنسبة الى الاقتصاد والمجتمع الذى تحدث فيـــه .

---

(١) ن . سفير : " التصنيع والعمالة في الجزائر : حالة صناعة التعدين " ، رسالة دكتوراه جامعية ، الجزائر ، ١٩٧٩ .
(N. SAFIR: "Industrialsation et emploi en Algerie: le cas de ls siderurgie. These de doctorat 3eme cycle Alger 1979).

أولا - اسباب هجرة الكفاءات في الجزائر

يمكننا تصنيف الاسباب العديدة الكامنة وراء هجرة الكفاءات العالية الجزائرية تحت عنوانين رئيسيين هما تاثير عوامل الجذب وتأثير عوامل الدفع.

ألف - تاثير عوامل الجذب

ان مصدر عوامل الجذب بالنسبة الى الكفاءات الجزائرية هو البلدان المتقدمة بصورة عامة، وفرنسا بصورة خاصة، وكذلك ايضا الولايات المتحدة بالنسبة الى بعض القطاعات المختارة من النشاط.

وهناك نوع من الاستقطاب من جانب واحد يحكم العلاقات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية ويمكن تفسيره اولا من خلال البعد الثقافي. فاجتذاب الكفاءات من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة، الذى يمكن تشخيصه بأنه جذب من الجنوب الى الشمال، يأخذ شكل استقطاب ويتجه بصورة عامة وجهة البلد المستعمر سابقا. ولا تشكل الجزائر استثناء عن ذلك، بل على العكس، فان طول مدة وقوة الاحتلال الاستعمارى قد رسخت فيها قوة "النموذج" الفرنسي.

ان تعميم التعليم بلغة الاقتصاد والثقافة المهيمنة، يشكل في المرحلة الاولى احد عوامل "استئصال" الثقافة المحلية. ويمكنه في المرحلة الثانية، عندما يتجذر بقوة في البلاد، ان يؤدى الى عزل فئة من المثقفين، لا تلبث ان تجد نفسها عن غير وعي حاملة لثقافة اكثر انفتاحا وتقدمية من الثقافة التي تنتمي اليها.

وبقدر ما يكون التجذر في الثقافة الاصلية ضعيفا وبقدر ما تكون هذه الثقافة مقاومة للانفتاح، ليس بحد ذاتها بل عبر الملاكات الاجتماعية التي تحملها، بقدر ما تكون القطيعة ممكنة الحدوث. وعوضا عن ان تحمل هذه الفئة من المثقفين خميرة التغيير وان تكون عاملا للتحديث والتقدم، فانها تصبح اسيرة لغة وثقافة غريبتين عنها: انها تصبح مغتربة بكل ما في الكلمة من معنى. ويعود هذا الوضع الى النقص في التفكير والى الجمود التاريخي نتيجة فقدان المخيلة والابداع الفكرى. ويدخل في البعد الثقافي، رغم الابتعاد عن حيز البحث، قوة الجذب التي تمارسها النساء الاوروبيات (ولا سيما الفرنسيات) على المثقفين الجزائريين. فهن غالبا ما يساهمن في تجذر الشباب الجزائريين في وسط اجتماعي غريب عنهم.

ومن العوامل الاساسية للجذب العامل الاقتصادى الذى يؤثر بشكل خاص على الكفاءات الاقتصادية والعلمية. والاشخاص الاكثر تأثرا بهذا العامل هم الاشخاص الافضل اعدادا والاكثر كفاءة لتسيير اجهزة الانتاج والتعليم والتدريب في البلاد.

وهناك عدة اسباب لتفسير قوة الجذب، نذكر منها اولا ارتفاع مستويات الاجر الاسمي والفعلي في البلدان المتقدمة وتوفر كافة انواع السلع الاستهلاكية التي يتعود عليها الطلاب اثناء فترة دراستهم وتدريبهم، وغير المتوفرة في الجزائر الا بالنسبة الى فئة محظية تحصل عليها بسرعة رغم مشاكل التوزيع بالمفرق. وهناك ايضا قوة الجذب الناشئة عن توفر ظروف عمل افضل خصوصا

في المؤسسات الكبيرة. وهذه نقطة ينبغي التركيز عليها بشكل خاص. فالشركات، ولا سيما الكبيرة منها، الجيدة التنظيم والادارة، والتي لديها رؤية اكثر وضوحا للحاجات المحددة لموظفيها من اصحاب الكفاءات العالية، تستطيع على الارجح اجتذاب الكفاءات من البلدان النامية والاحتفاظ بها باعطائها المكانة التي تتناسب مع كفاءتها. ويبدو ان التكيف في المؤسسات في البلدان المتقدمة يطرح عددا من المشاكل اقل مما يطرح في البلدان النامية. والدليل على ذلك مثلا هو ارتفاع معدلات تنقل الموظفين في الجزائر، ولا سيما اصحاب الكفاءات العالية منهم، التي تتراوح بين ٢٥ و ٣٠ في المائة. في حين ان الفئات الدنيا من الموظفين هي الفئات الاكثر تنقلا في البلدان المتقدمة (١).

وفي الواقع، فبالنظر الى قلة عدد الكفاءات العالية ذات "الاقدمية" الطويلة في العمل وفي ضوء الحاجة الى تكديس المعرفة بشكل منتظم، تصبح مشكلة استقرار الموظفين ملحة. وتنشأ مشكلة عن هجرة الموظفين "عندما يكون عددهم مرتفعا جدا وعندما تكون المؤسسات الوطنية الناشئة بأمس الحاجة الى خدماتهم" (٢).

باء- عوامل الدفع

تشكل عوامل الدفع الوجه الآخر للمشكلة. ويمكن تحليل هذه العوامل في النطاق الجزائري على ثلاث مستويات مختلفة: العوامل النابعة من انتماء الجزائر الى العالم الثالث، والعوامل النابعة من انتماء الجزائر الى العالم العربي، والعوامل الخاصة بالجزائر.

في البدء، يمكننا القول بأن هناك عددا من العوامل الاجتماعية والسياسية التي لا يمكن اخضاعها الى ذات النمط من التحليل في كل الظروف، والتي يبدو انها دائما، في بلدان العالم الثالث كافة، وراء ظاهرة هجرة الكفاءات.

ثم ان انتماء الجزائر الى العالم العربي يشكل عامل دفع اضافي. وهو يكمن في تقاليد الزواج، وفي وضع كل من الزوجين، وبصورة اكثر شمولية، في العلاقة بين الجنسين في الثقافة العربية.

واخيرا، تتميز الجزائر بعامل خاص بها هو جهودها الانمائية وتركيزها على التصنيع. ويستوجب هذا النمط من التنمية، في نطاق الاطار التكنولوجي الدولي المعاصر، تدريب اعداد كبيرة من الكفاءات العالية في الخارج.

---

(١) بلغت نسبة التنقل ٢٢٫٥ في المائة في الشركة الوطنية للحديد والصلب (SNS)في عام ١٩٧٨، وذلك مقابل نسبة ١٧٫٥ في المائة في عام ١٩٧٧. وهذا الانخفاض في النسبة هو نتيجة لاختلال التوازن بين "المدخلات" و"المخرجات". انظر المرجع السابق بعنوان التصنيع والعمالة في الجزائر...، صفحة ٤٣١. وقد احتسبنا هذه النسبة بانفسنا في منطقة ارزو فبلغت ٣٥ في المائة في بعض الوحدات كالمصفاة. وتبلغ هذه النسبة قيما مرتفعة للغاية على مستوى شركة سنتراك باكملها.

(٢) المرجع السابق نفسه.

١ - الانتماء الى العالم الثالث: العوامل الاجتماعية والسياسية

اذا كنا نأخذ على فئة المثقفين المهاجرين عدم بذلها الجهد الكافي للاندماج في مجتمعها وثقافتها ،فاننا نستطيع القول ايضا بأن مجتمع البلاد بدوره يساهم في رفض هذه الفئة بعدم التخفيف من حدة قيوده الثقافية او عدم رغبته في ذلك. وبهذه الطريقة تكون عوامل الدفع قد التقت مع عوامل الجذب وادت الى زيادة حركة الهجرة.

ومع ذلك ، يتعذر اتهام المجتمع الجزائري بالجمود ، لان وراء ذلك مجموعة عوامل داخلية تعود الى ما قبل عهد الاستعمار ، فضلا عن العوامل الخارجية الناشئة عن العدوان الامبريالي. ولان فئة المثقفين التي يفترض بها الفهم والمعرفة وان تكون اداة ديناميكية للتغيير الاجتماعي ، عاجزة عن القيام بهذا الجهد.

الا اننا لا نستطيع ان نتوقف عند هذا المستوى من التحليل. فطبيعة الانظمة الاجتماعية والسياسية في البلدان النامية يمكن ان تشكل احد العوامل المباشرة لهجرة الكفاءات.

وقد دهشت منذ بضع سنوات بما قاله لي صديق قديم هو الدكتور الخالدي ، على اثر زيارة قام بها الى الصين بصحبة مالك بنابي ،في عداد وفد جزائري في السنوات الاولى من الاستقلال. فقد قال لهم الزعيم ماوتسي تونغ "ينبغي ان تحرصوا جيدا على عدم خسارة الكفاءات المتوفرة لديكم ، ويجب الا تتركوا الامبريالية تستولي عليها". وقد اعتقدت في حينه ان هذا الخطر لا يزال بعيدا وانه لا ينطبق على الجزائر.

وتدخل العوامل الاجتماعية والسياسية في تفسير ظاهرة الدفع. وفي بعض الحالات ،يمكننا ان نذكر نظام الفئة السياسية الواحدة وانعدام حرية التعبير في عداد هذه العوامل. وذلك الى جانب عوامل اخرى عديدة ينبغي اخذها في الاعتبار. وينبغي ان يتناول التحليل الاعمال الحسية للقيادات السياسية التي تتجه الى استبعاد هذه الفئة من السكان بعد ان تعجز عن الاحتفاظ بها. كما ينبغي ان نحلل ايضا المحاباة ،والنزاعات الاقليمية المتطرفة والفساد في بعض الحالات.

واخيرا علينا الاقرار بوجود انظمة اجتماعية وسياسية قادرة على اعطاء هذه الفئة من المواطنين مكانتها وعلى الاحتفاظ بالكفاءات العالية المتوفرة لديها.

٢- الانتماء الى العالم العربي: وضع المرأة

يدخل العالم العربي في مجمله وفي عناصره المكونة في عداد الاقتصادات النامية ، ويعاني من أسباب هجرة الكفاءات ذاتها التي تعاني منها بقية بلدان العالم الثالث ، ولكن العالم العربي يتميز عن بقية تلك البلدان بعامل اضافي خاص به هو وضع المرأة.

وفي العادة ، ينصّب الجدل على ما اذا كان طابع اسلام "تخلفيا" او "تقدميا". ويبدو لي ان هذا النقاش لا مبرر له لان الاسلام في نصوصه الاساسية وفي حقبة ظهوره وانتشاره كان خميرة عظمية للتقدم وللتحرر الشخصي ، خصوصا بالنسبة الى المرأة. وقد خسر منذ ذلك الوقت هذا الجانب المبدع الذى يستحيل بدونه لأى مجتمع ان يتقدم لا ثقافيا ولا اقتصاديا. والمشكلة الحالية للاقطار العربية (والاسلامية بصفة عامة) هي معرفة ما اذا كان محتوى الاسلام المطبق فعلا في المجتمع، والقوالب الثقافية الجامدة التي تحملها اطره الاجتماعية، تتلاءم مع القرن العشرين أم لا. ونقصر بحثنا في هذا المجال على مناقشة وضع المرأة. ومع ان القسم الاكبر من القوانين المطبقة في البلدان العربية مستوحى من قوانين "عصرية" ان لم نقل اوروبية، (قوانين ادارية واقتصادية ودستورية وتجارية...) تظل القوانين التي ترعى الاحوال الشخصية متروكة للعرف والتقليد. واخذت القوانين التي تنظم الزواج والطلاق والارث وغيرها من تعاليم الاسلام مباشرة، اى من نصوص تعود الى خمسة عشر جيلا خلت، علما بأن هذه النصوص تتسم بالطابع الاجتماعي والاقتصادى والثقافي للظروف التي ظهرت فيها. واذا كان المجتمع في تلك الحقبة قد شهد انسجاما بين البنية الفوقية القانونية والبنية التحتية الاقتصادية، فان الوضع اصبح مختلفا في الوقت الحاضر. وبعبارة اخرى فاننا نشهد اليوم تخلف النظام القانوني بالنسبة الى النظام الاقتصادى. وعلى الرغم من تبدل الاسس الاجتماعية والاقتصادية التي يقوم عليها هذا النظام القانوني ، فقد ظل على ما كان عليه نتيجة ترسخه في التقاليد الاجتماعية.

وهنا يطرح السؤال ، ما علاقة كل ذلك بهجرة الكفاءات؟ السبب بكل بساطة هو ان العلاقة بين الجنسين هي علاقة مصطنعة، لا سيما وان العديد من "مثقفينا" وملاكاتنا يعانون من التباعد بين الجنسين الذى يعيق ، لا بل يحول دون قيام اية علاقة طبيعية بينهما. فاستحالة قيام علاقات طبيعية بين الرجل والمرأة، وبالتالي "ضرورة" الزواج بالطريقة التقليدية عن طريق العائلة، لا سيما بتقديم المهر للمرأة، تشكل كلها عاملا هاما في هجرة الكفاءات.

وانني اتفق مع الداعين الى الغاء المهر، ولكن شرط ان يقترن ذلك بتحرير المرأة في الوقت نفسه، (وكذلك الرجل) بمساواتها في الحقوق في مجال التشريعات الاقتصادية والاجتماعية (منح المرأة حق الارث والحق في الزواج والطلاق)، وبتوفير الاطمئنان النفسي للمرأة داخل الرباط الزوجي، وبالامتناع عن وقف مستقبل حياتها الزوجية على انجابها طفلا ذكرا. ولنكن منسجمين مع انفسنا ونعطيها الحق الفعلي في اختيار شريكها في الحياة. وعند ذاك فقط لا يعود للمهر أى مبرر للوجود خصوصا عندما تصبح المرأة كاملة الشراكة في الزواج وفي الاقتصاد وفي الحياة العامة. وينبغي علينا الا نهمل هذه المقترحات ونعتبرها باطلة لانها تتناول محرمات ومواضيع محظورة. وقد تأكدت لي هذه الاشياء مرارا عديدة من قبل طلاب قدامى سبق لهم ان درسوا في اوروبا او في الولايات المتحدة.

وهناك بالطبع، تخوّف من تعاظم قوة الاتجاه المعارض، الذى بدأ بالظهور مع انتشار الثقافة بين الفتيات، واتخذ ابعادا اوسع، ومن المحتمل ان ينجح في القضاء كليا على محرمات الزواج من رجال غير مسلمين. وذلك لان الزيجات المختلطة هي احد عوامل هجرة الكفاءات، شأنها شأن القضايا السياسية والاقتصادية، وهي تسهم في المشكلة الضخمة، المتجسدة في حركة الجذب التي تمارسها البلدان المتقدمة. وفي فترة نهوض العالم العربي كان الانسان العربي قادرا على "اجتذاب" المرأة الاوروبية الى مجتمعه وقيمه الثقافية، ولكننا نشهد اليوم ظاهرة عكسية، وهي ان المرأة الاوروبية تجتذب الرجل العربي وتحتفظ به خارج بيئته الاقتصادية والاجتماعية. وبما ان العالم العربي هو اليوم في وضع المسيطر عليه اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، فانه يتعرض بصورة غير متكافئة وغير متبادلة لاثر سيطرة العالم المتقدم، ليس من الناحية الاقتصادية فحسب، بل ايضا من الناحية الحضارية. وهذا ما يقودنا الى البحث فيما اذا كانت الحضارة العربية الاسلامية قادرة على تجديد نفسها من خلال استيعاب القيم والسلوك الاجتماعي بحيث تصبح حضارة منفتحة وديناميكية، وليس حضارة في وضع الانكفاء والدفاع الفاشم عما كانت عليه، ليس في زمن عظمتها بل في زمن انحطاطها. وعلى ذلك يتوقف المستقبل الاجمالي للعالم العربي ولا سيما من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. فالتحدى قائم وينبغي مواجهته. انه رهان على المستقبل من الضرورى قبوله بشجاعة.

٣- العوامل الخاصة بالجزائر

تتصل هذه العوامل بالجهد التصنيعي وما يرافقه من آثار على التدريب ، وذلك في اطار عدم الاستقرار المذكور آنفا ، الامر الذي يؤدي في نهاية المطاف الى تعزيز الهجرة الى الخارج . ويعود السبب في ذلك الى مشكلة الركود الاقتصادي والى عدم توافق التعليم والاعداد مع الحاجات الحقيقية للاقتصاد في بعض الحالات . وليس النمو الاقتصادي بمنأى عن هذه الاخطار لانه يجري ، كما هو الحال في الجزائر ، في وقت واحد مع الجهود الحثيثة المبذولة في حقل التعليم والتدريب والتي تتطلب في الغالب ايفاد الطلاب للدراسة في الخارج ، بسبب عدم توافر العناصر المادية محليا ، ولاسيما العناصر البشرية الضرورية للتعليم والاعداد من المستوى العالـــي .

هناك اذا بالدرجة الاولى مشكلة عدم ملاءمة نظام التعليم والاعداد لاحتياجات جهاز الانتاج ، ان من حيث محتوى التعليم وان من حيث سد الفجوة بين ما هو مطلوب وما هو متوفر من الكفاءات العالية . وهذه مشكلة هامة ينبغي علينا ان نلم بها تماما لكي نتمكن من حلها . وبما ان القرارات الشخصية حول اختيار " المهنة" تتوقف على اعتبارات كالمركز الاجتماعي والاجر وفرص التقدم ، ينبغي علينا ان نعمل بالطريقة التي تمكننا من تركيز اكبر قدر من اهتمامنا على فئات الوظائف الاكثر ضرورة للتنمية . ويستحيل القيام بالتصنيع مثلا اذا كانت الوظائف الصناعية قليلة الجاذبية بالنسبة الى جيل الشباب . ولكن حتى عندما يتوفر المهنيون اللازمون ، تبقى هناك مشكلة الابقاء عليهم في الاقتصاد الوطني . وبالنسبة الى الاقتصادات الموجهة من قبل الدولة ، فان عدم استقرار الكفاءات العالية ، وعدم اطمئنانها الى مستقبلها ، يشكل عاملا هاما في هجرتها الى الخارج . ويتزايد خطر هجرة الكفاءات العالية كثيرا اذا تركت بدون عمل نتيجة للتغيرات في القيادة الاقتصادية او اذا اهملت المشاريع التي تضعها وقتا طويلا دون اى مبرر .

وبالمقابل ، فان الاجر وظروف العمل هما عاملان اقل اهمية . فبالرغم من تأثيرهما على العناصر الاكثر ميلا الى مغادرة البلاد في الاساس ، فانهما لا يعتبران عاملين مهيمنين ولكن هناك خطر بان يصبحا كذلك ، ولا ينبغي ان يترك لهما المجال لذلك .

ويتوجب علينا ايضا ان ننظر في مسألة اساسية اكبر هي مكانة الاقتصادات النامية في العملية الانتاجية العالمية . واذا كانت هذه الاقتصادات تجد نفسها ضعيفة فذلك لانها تشكل جزءا من هيكلية تسلسلية على الصعيد العالمي تحتل فيها المكانة الدنيا . والتفاعل بين هذه الاقتصادات ، بكل اشكاله القديمة منها والحديثة ، هو في نهاية المطاف العامل الاقتصادي الاكثر تأثيرا . وتتبع آثاره بالنسبة الى هجرة الكفاءات من الحاجة المستمرة الى

التدريب في الخارج والى الاستيراد المكثف لمنتجات التكنولوجيا من البلدان المتقدمة . وفي احدى الشركات التي تديرها الدولة في الجزائر في فترة ١٩٦٧-١٩٧٧ ، ومن اصل كل ١٠٠ من اصحاب الكفاءات المدربة محليا ، ارسل ٣٢ شخصا الى الخارج ، وشكل التدريب في الخارج نسبة ١٢٫٥٢ في المائة من مجموع التدريب الذى تنظمه تلك الشركة .

وهناك عامل آخر بالغ الاهمية بالنسبة الى هجرة الكفاءات في الجزائر يتعلق بطبيعة السلطة داخل المؤسسات . وبالفعل ، شهدت الجزائر في بداية عهد الاستقلال ظاهرة حركة افقية واسعة النطاق بين الموظفين ، تجسدت في تطلع الموظفين الموجودين الى المراتب العليا ، علما بان قسما منهم لم تكن لديه الكفاءات المطلوبة لا من الناحية التقنية ولا من الناحية الادارية والتنظيمية . ولكن سرعان ما شهدنا تجميدا للسلطة . فالعناصر الموجودة سعت الى التشبث بمراكزها بكل الوسائل وتسببت بشكل واع او غير واع في تعطيل امكانات التقدم ، لاسيما امكانات وصول العناصر الشابة الافضل اعدادا تقنيا الى هذه الوظائف المسؤولة . وهذا ما سبب امتعاضا تجسد في ارتفاع معدلات تنقل الموظفين من الكفاءات الشابة على صعيد افقي ، بالنظر الى انعدام امكانية التنقل العمودى . وفي هذا الاطار ، يشكل التعاون التقني الاجنبي حاجزا واقيا ، ويخدم في الابقاء على المواقع المكتسبة او حتى على تعزيزها . ويحاول الموظفون الذين يشغلون المناصب العالية تبرير هذا الوضع بالحديث عن النوعية " الضعيفة " للملاكات التي يجرى اعدادها من قبل مؤسسات التدريب الوطنية . ولكن هذا الادعاء باطل كليا ، والبرهان على ذلك هو السهولة التي يدخل فيها هؤلاء في افضل المدارس والمؤسسات التعليمية في البلدان المتقدمة ، وبالتالي في مؤسساتها ايضا .

إن عجز هذه الكوادر المحرومة من دخول مراكز المسؤولية او على الاقل المراكز التي تتلاءم مع مستوى اعدادها ، يخلق لديها شعورا بالكبت يتجلى سواء في اعتراضها على الاجور او بالاشمئزاز واهمال العمل والمؤسسات التي يعملون فيها ، وفي هجرة عدد كبير منها في نهاية الامر الى الخارج .

وتجدر الاشارة الى ان ظواهر الاشمئزاز من العمل ومن المؤسسات لا تقتصر على الملاكات العليا (ولكن هذه الملاكات ، بما لديها من اعداد ، تستطيع بسهولة ان تجد لنفسها ملاذا في الخارج) ، بل انها تتجلى على كل المستويات ، مع فارق وحيد هو ان الموظفين الاقل كفاءة لا يستطيعون التعبير عن عدم رضاهم الا باعمال الرفض او بالمطالبة باجور ارفع .

واخيرا ، وفيما يتعلق بالاجور وبمستوى المعيشة الذى ينتج عنها ، تجدر الاشارة الى ظاهرة سيئة انتشرت على نطاق واسع في الجزائر منذ عهد الاستقلال . وهذه الظاهرة هي ازدياد العلاوات الاضافية على المحاش بالنسبة الى فئة الملاكات في مراكز القيادة ، التي بحكم موقعها في جهاز الانتاج ، ولاسيما في جهاز التوزيع ، تحتل مكانة استراتيجية بالنسبة الى توجيه البضائع الفاخرة الوجهة التي تريد .

اما الملاكات التي لا وصول لها الى هذه " الافضليات "، فقد شهدت تدهورا في مداخيلها ووجدت نفسها في موقع متخلف نسبيا في الهرم التسلسلي . وتجدر الاشارة ايضا الى ان الاجور الاسمية لم ترتفع مع ارتفاع المستوى العام للاسعار. وبعبارة اوضح ، ينبغي ان نأخذ في الاعتبار ، بالنسبة الى هذه الفئة من الموظفين ان البضائع التي تدخل في تركيبة موازنتهم هي من النوع الذى لا يحظى بالدعم الحكومي على صعيد الاسعار ، علما بان هذا الدعم يقتصر على البضائع الاساسية التي يدخل معظمها في ميزانية الاسر ذات الدخل الاكثر انخفاضا .

واخيرا ، تجدر الاشارة الى ان هذه الاعتبارات العائدة الى انخفاض الاسعار لا تشكل عاملا حاسما على المستوى الاقتصادى بل انها تدخل في المعادلة من خلال عمليات اقتصادية واجتماعية اكثر تعقيدا ، وتطرح على بساط البحث مسألة المرونة في اقتصاد بلادنا .

ثانيا - النتائج المترتبة على هجرة الكفاءات

يمكن تحليل النتائج المترتبة على هجرة الكفاءات من الوجهة الاقتصادية او من وجهة اكثر شمولا هي وجهة المجتمع النامي الذى يتأثر بها .

١- من الوجهة الاقتصادية

تمثل هجرة الكفاءات بكل بساطة اقتطاعا من القوى العاملة الهامة المتوفرة لدى البلاد ، والتي تحتاج اليها البلدان النامية ، مثل الجزائر ، حاجة ماسة في الجهد التصنيعي الذى تبذله . وينتج عن هذه الهجرة تخريب للقوى المنتجة في الاقتصاد وزيادة التوتر في سوق القوى العاملة العالية المستوى ، الامر الذى يؤدى بدوره الى التأثير على مستوى الاجور . ولا يمكن التعويض عن هذا الاقتطاع بالتحويلات النقدية التي تعقب عادة هجرة القوى العاملة العادية التي تفتقر الى المواصفات الفنية .

وبقدر ما يكون مستوى كفاءة القوى العاملة العالية مرتفعا ، بقدر ما تكون خسارتها كبيرة بالنسبة الى الاقتصاد . فبالاضافة الى تكاليف توظيف قوة العمل والاحتفاظ بها هناك التكاليف الباهظة للتعليم والتدريب التي تدفع في معظم الاحيان بالعملات الصعبة (كتدريب الملاكات في الخارج) .

وهكذا فان متوسط الكلفة السنوية لتدريب احد افراد القوى العاملة العالية المستوى في الخارج ، التي تتكبدها الشركة الوطنية ، يبلغ ٧٠ الف دينار جزائرى بالنسبة الى الدرجة الاولى من الكفاءة ، و ١٦١ ٦٩٠ دينارا بالنسبة الى الدرجة الثالثة ، اى بزيادة ٢ر٥ و ٣ر٧ مرة على التوالي بالنسبة الى متوسط الكلفة السنوية للتدريب في المؤسسة ذاتها . وبالاضافة الى هذه التكاليف ، التي تمثل فقط المدفوعات النقدية لكل شخص يرسل الى الخارج ، ينبغي اضافة تكاليف اخرى يصعب حسابها ، وهي التكاليف التي تتكبدها الاجهزة المعنية بارسال العمال الى الخارج .

وتتزايد فداحة التكاليف الناشئة عن هجرة الكفاءات عندما تحدث الهجرة بين فئات السكان الافضل تدريبا واعدادا والذين استطاعوا ، بفضل اقدميتهم في العمل ، ان يكتسبوا خبرة مهنية واسعة .

وبالفعل فان الخبرة الحسية (خصوصا عندما تقترن بمستوى عال من الاعداد والتدريب المهني) ، تشكل عاملا هاما في اغناء مواصفات القوى العاملة العالية المستوى ، شأنها شأن التعليم والتدريب المهنيين . وهي تشكل عنصرا اساسيا في المجال الواسع للمعرفة والخبرة الجماعية ، وبدونها تتعرض كل محاولات التنمية الى الفشل .

٢- من وجهة المجتمع باسره

ينبغي النظر الى ظاهرة هجرة الكفاءات ، التي تشكل آفة عامة في المجتمع ، بكل ابعادها وتأثيراتها . وقد ركزت هذه الدراسة على مشاكل القوى العاملة الاقتصادية والعلمية العالية المستوى (الاطباء والادباء والفنانون وغيرهم) الذين وان كانوا غير معنيين مباشرة بعمليات التصنيع والتنمية ، يلعبون مع ذلك دورا هاما في التنمية الثقافية والفنية والاخلاقية للمجتمع بأسره .

ان الضرر الكبير الذى يلحق بالمجتمع من جراء هجرة الكفاءات لا يمكن تقديره بالمال فقط ومن زاوية محض تجارية ، وبالاحرى ينبغي تقديره من جوانب كل آثاره الضارة .

UNESCWA LIBRARY
20005697